● أخبار قصيرة



قمة ثلاثية تجمع شي وترامب وبوتين في الصين

أعلنت وزارة الخارجية الصينية عقد قمة ثلاثية تجمع الرئيس الصيني شي جين بينغ ونظيريه الأمريكي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين، الخميس ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر بمدينة شينزين، على هامش قمة منتدى «أبيك».
ومن المقرر أن يبحث القادة ملفات دولية واستراتيجية، أبرزها التوازنات الدولية والحد من التسلح النووي. ووفق مسؤولين أمريكيين، سيطرح ترامب خفض الترسانات النووية والعدوان على إيران، فيما لن تكون الحرب الروسية الأوكرانية محوراً للنقاش. وتشدد بكين على ضرورة أن تبدأ واشنطن وموسكو بخفض ترسانتيهما النوويتين قبل مطالبة الصين بالمشاركة في مفاوضات مماثلة، نظراً للفوارق في حجم المخزونات النووية. وتأتي القمة وسط تصاعد التوترات الدولية.



اضطرابات حركة الطيران في أمريكا تتواصل لليوم الثالث

تواصلت اضطرابات حركة الطيران في الولايات المتحدة لليوم الثالث على التوالي، الأحد، مع تأثر أكثر من ١١٥٠٠ رحلة بالإلغاء والتأخير، وسط غموض بشأن السبب الجذري للعطل. وأُلغيت نحو ٢١٠٠ رحلة وتأخرت ٩٤٠٠ أخرى. وأفاد موقع «فلايت أوير» بإلغاء نحو ٢١٠٠ رحلة وتأخير ٩٤٠٠ أخرى الأحد، فيما كانت شركات الطيران قد ألغت نحو ٦٧٠٠ رحلة وأخرت أكثر من ٩١٠٠ السبت. وسجلت «جيت بلو» إلغاء ٢٨٪ من رحلاتها، مقابل ٢٠٪ لدى «أمريكان إيرلاينز»، بينما تراوحت الإلغاءات لدى «يونايتد» و«ساوث ويست» و«دلتا» بين ٣٪ و٥٪.
وأظهرت بيانات أولية تحسناً في جدول رحلات يوم الاثنين، مع إلغاء ٨٨ رحلة فقط حتى مساء الأحد، مقارنةً بأكثر من ٨٧٥ رحلة في التوقيت نفسه السبت.

زاخاروفا: موسكو تتحقق من خطط إستونيا لإغلاق حدودها

أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن موسكو ستتحقق من صحة التقارير التي تحدثت عن عزم إستونيا على إغلاق جميع المعابر الحدودية مع روسيا اعتباراً من الأول من كانون الأول/ديسمبر المقبل.
واعتبرت زاخاروفا، في تصريح لوكالة «تاس»، أن صحة هذه المعلومات ستعني تصعيداً جديداً لما وصفته بـ«معاداة روسيا» (الروسوفوبيا) الجامحة.
وكان وزير الخارجية الإستوني مارغوس تساهكنا قد أعلن توجه بلاده لإغلاق المعابر، متهماً أجهزة الاستخبارات الروسية بالوقوف وراء محاولة تخريب استهدفت شركة للصناعات الدفاعية، من دون تقديم أدلة علنية تثبت هذه الاتهامات. وتأتي الخطوة وسط تصاعد التوتر بين موسكو وتالين، وتشديد القيود الحدودية، ما يثير تساؤلات بشأن مستقبل حركة التنقل بين البلدين.



تصاعد المواجهة بين السلطة والشارع

فرنسا في مواجهة مواطنيها.. السلطة تُجرّم الاحتجاج وتُشرعن القمع بقوة القانون



الوفاق/ لم تعد الأزمة التي تشهدها فرنسا مجرد أزمة اقتصادية عنوانها الغلاء وتراجع القدرة الشرائية، ولم تعد الاحتجاجات المتصاعدة في الشوارع مجرد موجة غضب يمكن إخمادها بوعود حكومية أو إجراءات مالية شكلية. ما تشهده البلاد اليوم يكشف أزمة سياسية عميقة تضرب أسس العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتفضح تناقضاً متزايداً بين خطاب فرنسي يتغنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وممارسات داخلية تتجه نحو تشديد القبضة الأمنية وتضييق مساحة الحريات. فبدلاً من مواجهة أسباب الغضب الشعبي، اختارت الحكومة الفرنسية مواجهة الغاضبين أنفسهم، عبر توسيع صلاحيات الشرطة، وتشديد الإجراءات العقابية، وتوظيف تشريعات استثنائية لملاحقة الناشطين وتقييد الاحتجاجات. الأخطر أن هذا النهج لم يعد يستهدف النقابيين والناشطين وحدهم، بل امتد إلى الطلاب والقاصرين، في مشهد يطرح تساؤلات خطيرة حول حدود استخدام القوة ومكانة الحقوق والحريات في فرنسا. وهنا تتجاوز الأزمة حدود الشارع لتتحول إلى اختبار حقيقي لطبيعة الحكم: هل تواجه الحكومة فشل سياساتها بالإصلاح والمحاسبة، أم تحاول حماية نفسها بتوسيع أدوات الردع وترهيب المعترضين؟.

الشرطة فوق المساءلة.. تشريع يهدد ميزان العدالة

في ٧ يوليو/تموز ٢٠٢٦، صوّتت الجمعية الوطنية الفرنسية لصالح مشروع قانون يمنح الشرطة والدرك قرينة قانونية على مشروعية استخدام السلاح في ظروف محددة، بأغلبية ٣١٣ صوتاً مقابل ١٩٩. ورغم أن هذه القرينة قابلة للدحض، فإنها تثير سؤالاً بالغ الخطورة: هل يصبح المواطن مطالباً بمواجهة ليس فقط السلاح الذي أصابه، بل أيضاً الحماية القانونية التي تحيط بمن أطلقه؟
وتزداد خطورة المشروع أمام معطيات مقلقة؛ إذ سُجلت ٦٩ حالة وفاة مرتبطة بتدخلات الشرطة والدرك خلال عام ٢٠٢٤، مقابل ٤٩ وفاة في ٢٠٢٣، وفق بيانات أوردتها رويترز. هذه الأرقام تفرض تشديد الرقابة والمحاسبة، لا توسيع الحماية القانونية. كما حذّرت مدافعة عن حقوق الإنسان من أن المشروع قد يمس ضمانات الحق في الحياة، وحق الوصول إلى القضاء وكشف الحقيقة، في وقت تجاوزت فيه عريضة رفض المشروع ٣٠٠ ألف توقيع. وفي ظل هذا التوجه، يصبح تحصين الأجهزة الأمنية من المساءلة على حساب حقوق المواطنين مساساً بجوهر دولة القانون، إذ يتحول التشريع من ضمانة لحماية الأفراد إلى غطاء قانوني يحدّ من المحاسبة، ويقدّم حماية السلطة على كرامة الإنسان وحقه في العدالة.

القاصرون في مواجهة القبضة الأمنية

وتزداد خطورة السياسات الفرنسية عندما تمتد تداعياتها إلى الطلاب والقاصرين، الذين يفترض أن تكون حمايتهم أولوية لا تقبل المساومة. إن التعامل مع الاحتجاجات الطلابية والاجتماعية بمنطق التهديد الأمني، واللجوء إلى التدخل العنيف والتوقيفات الواسعة، يكشف خللاً عميقاً في فهم السلطة لطبيعة الاحتجاج وحدود مسؤوليتها تجاه مواطنيها. ووفق الأرقام التي أوردتها تقارير إعلامية، أوقفت الشرطة الفرنسية ٦٨٧٧ شخصاً في الأسابيع الثلاثة السابقة على ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦، وكان نحو ٨٦ في المئة منهم من القاصرين. وتكشف هذه الأرقام، رغم اختلاف الفترات الزمنية التي تغطيها، عن حجم مقلق للتدخل الأمني، وتثير تساؤلات جدية بشأن المعايير التي تحكم عمليات التوقيف، ومدى تناسبها مع طبيعة التحركات الطلابية.
والأكثر إيلاماً ما أثير بشأن إصابة طلاب بجروح بالغة خلال المواجهات، ومن بينها حالة طالب في الخامسة عشرة من عمره تعرض لبتر يده إثر استخدام قنبلة خلال تدخل أمني في مدينة لانس. كما أُثيرت اتهامات بشأن تعرض قاصرين لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، شملت الضرب والإهانة والحرمان من النوم والطعام، وهي ادعاءات تستوجب تحقيقات مستقلة وشفافة.
وتفضح هذه الوقائع التناقض الصارخ بين الخطاب الفرنسي المتباهي بحقوق الإنسان والممارسة الأمنية التي تضع الطلاب في مواجهة القمع والتنكيل. فبدلاً من حماية هذا الجيل والاستماع إلى مطالبه، تواجهه السلطات بالتوقيفات الواسعة والقوة المفرطة، وتحول حقه في الاحتجاج إلى مواجهة مع أجهزة الدولة. ولا يجوز اتخاذ أعمال التخريب ذريعة لتبرير الانتهاكات أو فرض العقاب الجماعي؛ فالمحاسبة يجب أن تطال مرتكبي المخالفات تحديداً، لا أن تتحول إلى سياسة تستهدف المحتجين بالجملة.

قوانين مكافحة الإرهاب تتحول إلى أدوات لتقييد المعارضة

ومن أخطر أوجه التحول في السياسة الفرنسية توسيع استخدام تدابير الرقابة الإدارية المعروفة باسم «ميكاس» (MICAS)، وهي إجراءات استثنائية استُحدثت في سياق مكافحة الإرهاب، وتمنح وزارة الداخلية صلاحيات فرض قيود على حركة أشخاص تعتبرهم يشكلون تهديداً خطيراً للأمن العام.
وتشمل هذه التدابير تحديد نطاق التنقل، وإلزام الأشخاص بالحضور الدوري إلى مراكز الشرطة، وفرض قيود على الإقامة والتحرك، مع إمكانية فرض عقوبات جنائية على مخالفة الالتزامات المفروضة. وتكمن الإشكالية الأساسية في أن هذه الإجراءات يمكن أن تُطبق بقرار إداري، استناداً إلى تقييمات ومعلومات أمنية، دون اشتراط صدور إدانة جنائية مسبقة بحق الشخص المعني، وإن كان من حقه الطعن في القرار أمام القضاء.
ووفق تقرير نشرته قناة «فرانس ٢٤» في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، لجأت السلطات إلى هذه التدابير بحق عشرات الأشخاص قبيل تحركات احتجاجية، بينهم طلاب ونقابيون ونشطاء بيئيون ويساريون، لم تصدر بحقهم إدانات في قضايا إرهابية. كما نقل التقرير عن وزير الداخلية لوران نونيز إعلانه توقيع أكثر من مئة قرار من هذا النوع على خلفية المظاهرات.
إن الخلط بين النشاط السياسي والتهديد الأمني يمثل انزلاقاً خطيراً في مفهوم الدولة الديمقراطية. فالمعارضة ليست إرهاباً، والنقابي الذي يدافع عن حقوق العمال ليس تهديداً للأمن القومي، والطالب الذي يحتج على تدهور أوضاع التعليم لا يجوز وضعه في دائرة الاشتباه لمجرد مشاركته في تحرك جماعي. وقد حذر حقوقيون ومحامون من أن التوسع في استخدام «ميكاس» يفتح الباب أمام تحويل الاستثناء الأمني إلى أداة دائمة لإدارة الخلاف السياسي والاجتماعي. فحين تُقيَّد حركة المواطنين بقرارات إدارية، من دون إدانة جنائية، استناداً إلى تقديرات أمنية بشأن نشاطهم، فإن الضمانات القانونية تصبح معرضة للتآكل، ويصبح الحق في المعارضة مشروطاً بمدى رضا السلطة عن أشكال التعبير المستخدمة.

فرنسا أمام معادلة خطيرة.. تجريم الاحتجاج بدلاً من معالجة الغضب

لم تعد المواجهة في فرنسا مقتصرة على الشارع، بل انتقلت إلى التشريع والاقتصاد، مع مشروع قانون «المخربون يدفعون» الذي أقره مجلس الشيوخ في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦، وأصبح بانتظار نظر الجمعية الوطنية. ويثير المشروع مخاوف من تحميل المشاركين في تجمعات غير قانونية مسؤولية مدنية مشتركة عن الأضرار، وفرض تعويضات قد تصل إلى عشرة آلاف يورو، فضلاً عن توسيع مسؤولية أولياء أمور القاصرين، وتعزيز صلاحيات المراقبة والمنع.
لا تكمن الإشكالية في محاسبة من يثبت تورطه في التخريب، بل في احتمال معاقبة أشخاص لم يرتكبوا أي مخالفة، لمجرد وجودهم في احتجاج. فالمسؤولية القانونية يجب أن تكون فردية، وإلا تحول التعويض إلى عقوبة جماعية، وأصبح الخوف من الإفلاس وسيلة لإسكات الأصوات المعارضة. لكن خلف هذه المواجهة تكمن أزمة أعمق: تراجع القدرة الشرائية، وارتفاع تكاليف المعيشة، وضغوط السكن والطاقة والغذاء، مقابل زيادات محدودة في الأجور. وترفض النقابات الزيادة المقترحة للحد الأدنى للأجور بنسبة ٠,٦٪، معتبرةً إياها غير كافية لمواجهة الأعباء المعيشية. وهنا تتضح المفارقة: حكومة تواجه الغضب الاجتماعي بأدوات الردع، بينما تظل أسبابه الاقتصادية قائمة. فالقوانين قد تقيّد الاحتجاج، لكنها لا تخفض الأسعار، ولا ترفع الأجور، ولا تشتري ثقة المواطنين. وعندما يصبح التعبير عن الغضب مكلفاً، وتصبح المعيشة أكثر قسوة، تتحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة ثقة بالحكم ومؤسساته.
ختاماً، تعكس هذه السياسات تحول السلطة من الاستماع لمطالب المواطنين ومعالجة غضبهم إلى تضييق حرياتهم وقمع احتجاجاتهم، وبذلك تتحول الدولة من حامية للحقوق إلى طرف في الصراع مع المواطنين.

تكشف هذه السياسات عن تحوّل خطير في نهج السلطة، من معالجة أسباب الغضب الشعبي والاستجابة لمطالب المواطنين إلى إخضاع الشارع بالقوة وتطويق الحريات

انتشال جثامين ورفات ٧٠ شهيداً في بيت لاهيا وجباليا شمالي قطاع غزة



انتشلت فرق الدفاع المدني في قطاع غزة جثامين ورفات ٧٠ شهيداً من تحت أنقاض ٢٠ منزلاً في مشروع بيت لاهيا وغربي جباليا شمالي القطاع، من أصل ١٦٠ جثماناً لا تزال مفقودة، وفق ما أعلنته المديرية العامة للدفاع المدني.
وأوضحت المديرية، خلال مراسم تشييع جثامين الشهداء يوم الأحد، أن عمليات الانتشال استغرقت نحو ٢٣١ ساعة عمل، مشيرة إلى أن المشروع يأتي امتداداً لجهود سابقة نُفذت في محافظتي الوسطى وغزة بتمويل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
وفي سياقٍ متصل، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة وصول ١٦ شهيداً و٦٨ مصاباً إلى مستشفيات القطاع خلال الساعات الثماني والأربعين الماضية، جراء اعتداءات العدو الصهيوني المتواصلة. ووفق التقرير الإحصائي للوزارة، ارتفع عدد الشهداء منذ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ إلى ١٦٤٣، فيما بلغ عدد الجرحى ٥٩٦٤، وبلغ عدد الجثامين التي انتشلت ٨٥٠.
كما ارتفعت حصيلة حرب الإبادة الصهيونية على القطاع منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ إلى ٧٤,٦٩٥ شهيداً و١٧٦,٠٩٣ مصاباً.
وتتواصل الاعتداءات على غزة، في ظل اتهامات للاحتلال بخرق التزاماته بموجب المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار. ويأتي ذلك بالتزامن مع تدهور الأوضاع الصحية والإنسانية، نتيجة الأضرار الواسعة التي لحقت بالمنشآت الطبية خلال الحرب، واستمرار القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية والإمدادات الأساسية إلى القطاع، ما يفاقم معاناة السكان ويحد من قدرة المستشفيات على تقديم الخدمات اللازمة للمصابين والمرضى.

«مبادرة إنسانية من طرف واحد».. صنعاء تفرج عن ٦٠٠ أسير



أعلن رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى في صنعاء، عبد القادر المرتضى، الأحد، الإفراج عن ٦٠٠ أسير من الطرف الآخر، بمشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، واصفًا العملية بأنها «أكبر عملية إفراج من طرفٍ واحد في تاريخ المواجهات».
وقال المرتضى، خلال مؤتمر صحافي في صنعاء، إن عدد الأسرى الذين أُفرج عنهم ضمن مبادرات أحادية بلغ ٢٦١٢، مؤكدًا أن التعامل مع ملف الأسرى ينطلق من اعتبارات إنسانية، وليس من منطلق الانتقام، بهدف تخفيف معاناة الأسرى وعائلاتهم. وأشار إلى رصد تعرض أكثر من أربعة أسرى للتنكيل والتعذيب في سجون الطرف الآخر، واتهمه بعدم تقديم مبادرات إنسانية أو الإفراج عن أسرى من طرف واحد طوال فترة المواجهات. وأكد المرتضى استعداد صنعاء لتنفيذ اتفاق الأسرى، ومعالجة ما يقع ضمن مسؤوليتها، مشددًا على أن التصعيد لا ينبغي أن يعرقل هذا الملف، باعتباره قضية إنسانية منفصلة. وعزا تعثر تنفيذ الاتفاق إلى ما وصفه بتنصل الطرف الآخر من التزاماته، وإلى توقف المبعوث الأممي عن استكمال المشاورات.